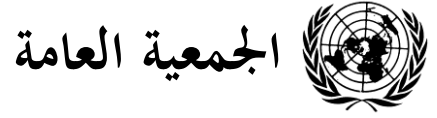


Distr.: General  
14 February 2020  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة السادسة والثلاثون  
15-4 أيار/مايو 2020

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس  
حقوق الإنسان 21/16\*

ملديف

\* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس في محتواها ما يعبر عن رأي أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-02307(A)



\* 2 0 0 2 3 0 7 \*

## المحتويات

الصفحة	
3	أولاً - مقدمة .....
3	ثانياً - التطورات منذ الاستعراض السابق .....
3	ألف - المشهد السياسي .....
4	باء - الآلية الوطنية لحقوق الإنسان والإطار التشريعي .....
5	جيم - التخطيط الوطني وسبل المضي قدماً .....
6	دال - التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان .....
7	ثالثاً - متابعة الدورة الثانية من الاستعراض .....
7	ألف - التعليم .....
9	باء - توفير السكن اللائق .....
9	جيم - الصحة .....
11	دال - القضايا البيئية .....
13	هاء - نظام العدالة الجنائية .....
14	واو - الإصلاح القضائي وإصلاح قطاع العدل .....
15	زاي - حرية التعبير وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين .....
16	حاء - النساء .....
19	طاء - الأطفال .....
20	ياء - الأشخاص ذوو الإعاقة .....
22	كاف - المهاجرون .....
23	لام - الاتجار بالبشر .....
24	رابعاً - التحديات التي تواجه التنمية .....
24	ألف - المخدرات والجرائم المتصلة بالمخدرات .....
24	باء - محدودية القدرات .....
25	جيم - القضايا المستجدة .....
26	خامساً - خاتمة .....

## أولاً - مقدمة

- 1- يقدّم هذا التقرير وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 21/16. ويعرض التقرير تفاصيل تنفيذ التوصيات المقبولة وعددها 198، والتوصيات التي أحيط بها علماً 143-13 و11-144 و14-144 و40-144 و41-144 و42-144 والتنفيذ الجزئي للتوصيات التي أحيط بها علماً 143-25 و27-143 و28-143 و12-144 على إثر الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل الخاص بملديف.
- 2- ويسلّط هذا التقرير الضوء على التقدم الذي أحرزته ملديف على مدى السنوات الأربع الماضية في القطاعات الرئيسية للتنمية وحماية حقوق الإنسان. فعلى الرغم مما تحقّق من إنجازات بارزة، لا تزال ملديف تواجه عقبات أمام التنمية بسبب محدودية الموارد ونقص القدرات التقنية، وأوجه القصور التي تشوب إطار الحوكمة.
- 3- وبدأت استعدادات ملديف للجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في أوائل عام 2019. ونُظمت حلقة عمل بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لضمان إلمام أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين بألية الإبلاغ. وفي 19 كانون الأول/ديسمبر 2019، عقد الرئيس إبراهيم محمد صليح اجتماعاً للجنة الوطنية الدائمة<sup>(1)</sup> لقيادة جميع الأعمال المتعلقة بصياغة التقرير. وأجريت مشاورات مع لجنة حقوق الإنسان في ملديف ومع منظمات المجتمع المدني في كانون الثاني/يناير 2020.

## ثانياً - التطورات منذ الاستعراض السابق

### ألف - المشهد السياسي

- التوصيات: 141-77، 143-43، 143-56، 143-57، 144-40، 144-41، 144-42**
- 4- اعتمدت ملديف نظام حكم متعدد الأحزاب باعتماد دستور جديد في عام 2008 أرسى مجموعة واسعة من الحقوق الأساسية، ونصّ على الفصل بين السلطات، وأنشأ مؤسسات رقابية لضمان ضوابط وموازين فعالة.
  - 5- واليوم، لا تزال ملديف تعمل على إحداث التغييرات المتوخاة في الدستور الجديد في ظل استمرار القيود الهيكلية والمعيارية القائمة والمستحكمة منذ أمد بعيد.
  - 6- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت ملديف تحدياً شديداً بشأن الأعمال غير الديمقراطية التي صدرت عن الإدارة الأخيرة. فقد كان تفشي الفساد وشلل المؤسسات القضائية وانتهاك الدولة للحقوق الأساسية هي الممارسات السائدة.
  - 7- وكانت الإدارة السابقة استغلت أغلبيتها البرلمانية لإصدار تشريعات مثل قانون حماية السمعة وحرية التعبير (قانون التشهير) وقانون مكافحة الانشقاق، وهو ما حدّ من حقوق المعارضين السياسيين والصحافة. وأسّء استخدام قانون منع الإرهاب وغيره من التشريعات على نطاق واسع لقمع المعارضة، وحُكم على جميع الزعماء السياسيين الرئيسيين بالسجن.
  - 8- وأعلنت الحكومة القائمة آنذاك حالة طوارئ في عام 2018، واحتجزت اثنين من قضاة المحكمة العليا، منهما رئيس القضاة، وعلّقت تدابير الحماية الدستورية عند الاعتقال والاحتجاز،

- وحظرت التجمعات العامة، ومنحت سلطات واسعة لقوات الأمن استُخدمت في احتجاز المخالفين في الرأي تعسفياً، وهدّدت المخططات الإعلامية بالإغلاق.
- 9- وشل الائتلاف الحاكم البرلمان وأوقف عمله الفعال بالاستعانة بقوات الأمن. واضطر البرلمان إلى تعليق جلساته إلى أجل غير مسمى.
- 10- وفي أعقاب الانتخابات الرئاسية لعام 2018، تم الطعن في جميع الإدانات الصادرة بدوافع سياسية وبالتالي ألغتها المحاكم، وأُلغي قانون مكافحة الانشقاق.
- 11- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أدى الرئيس صليح اليمين وتعهّد باستعادة سيادة القانون والقيم الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتوطيد نظام الحكم في البلد.
- 12- وبعد انتقال سلمي للسلطة، حصل الائتلاف الحاكم على أغلبية ساحقة في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في نيسان/أبريل 2019.
- 13- وأتاحت هذه المكاسب السياسية للإدارة الجديدة فرصة لمعالجة أوجه القصور المؤسسي والتشريعي والهيكلي داخل الدولة، وتوطيد القيم والمعايير الديمقراطية.
- 14- وأنشئت لجان رئاسية لإجراء تحقيقات شفافة ونزيهة في حالات الوفاة والاختفاء القسري<sup>(2)</sup>، واختلاس الأموال الحكومية من قِبَل الإدارة السابقة<sup>(3)</sup>. وأنشئت لجان رئاسية لاستعراض حالات الفصل غير القانوني من العمل<sup>(4)</sup> والتحقيق في الممارسات غير العادلة والفاصلة في منح السكن الاجتماعي<sup>(5)</sup>.
- 15- وقُدِّم مشروع قانون يتعلق بالعدالة الانتقالية إلى البرلمان في تشرين الأول/أكتوبر 2019 للوفاء بتعهد الحكومة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك أعمال التعذيب، وضمّان المساءلة.
- 16- وأطلقت الحكومة سياسة لعدم التسامح إطلاقاً مع الفساد، وأعلنت عن بوابة إلكترونية لتيسير الإبلاغ عن الفساد دون الكشف عن الهوية، وصرّح الرئيس ومجلس وزرائه بامتلاكهما للعموم، في سابقة من نوعها في ملديف.

## باء- الآلية الوطنية لحقوق الإنسان والإطار التشريعي

- التوصيات: 1-141، 2-141، 3-141، 4-141، 5-141، 6-141، 7-141، 20-141، 100-141، 101-141، 23-143، 26-143، 27-143، 28-143، 29-143، 57-143، 40-144
- 17- اضطلعت لجنة حقوق الإنسان في ملديف، على مدى السنوات الأربع الماضية، بعمل كبير بصفتها الآلية الوقائية الوطنية لمنع التعذيب في مرافق الاحتجاز. كما تعاونت مع المؤسسات الحكومية المعنية على استعراض مشاريع التشريعات المتعلقة بالحقوق الأساسية، وأنشأت مراكز استشارية لحقوق الإنسان منذ عام 2012 بهدف غرس روح احترام حقوق الإنسان والتوعية بها داخل مجتمعات جزر ملديف، وانخرطت بصورة بناءة مع الآليات الدولية للتعريف بحالة حقوق الإنسان في البلد.
- 18- وحدّث نتيجة الإجراءات التي باشرتها المحكمة العليا من تلقاء نفسها ضد لجنة حقوق الإنسان في ملديف في عام 2014 من قدرة اللجنة على التعامل مع الآليات الدولية. وسوف تُبطل التعديلات على قانون لجنة حقوق الإنسان، التي قدّمتها الحكومة، آثار هذا القرار. وتشمل هذه

التعديلات أحكاماً تمكّن اللجنة من التواصل مع المنظمات الدولية ومع جميع هيئات الأمم المتحدة وتقديم تقارير إليها دون قيود.

19- وستواصل الحكومة التعاون بصورة كاملة مع لجنة حقوق الإنسان وتزويدها بكل ما يلزم من الدعم في تنفيذ مهامها على نحو مستقل وسليم. وتعترف الحكومة بالشواغل المتعلقة بالقيود التي تواجهها اللجنة من حيث الميزانية، وهي على استعداد لمناقشة تدابير لزيادة موارد المؤسسة عقب إجراء مراجعة مستقلة للقدرات وتقييم للاحتياجات.

20- ويحدّد الإطار الوطني لحقوق الإنسان، الذي أُطلق في عام 2016<sup>(6)</sup>، أربعة عشر مجالاً من مجالات النتائج لتعزيز الحقوق الأساسية وحمايتها وإعمالها، وهو ما يمثّل جهداً جباراً لغرس ثقافة حقوق الإنسان داخل مؤسسات الدولة.

21- وسيُستكمل هذا الإطار بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، التي بلغت صياغتها المراحل النهائية. وستحدّد الخطة الأهداف والأنشطة والجدول الزمني للمؤسسات لتنفيذ التدابير الرامية إلى إعمال الحقوق الأساسية.

22- وتسليم الحكومة بالحاجة إلى تعزيز الإطار التشريعي للملديف لضمان حماية الحقوق الأساسية.

23- ولهذا الغرض، أجرت الإدارة الحالية استعراضاً تشريعياً في غضون المائة يوم الأولى من ولايتها، ومُعدّلت التشريعات التي كان الهدف من سنّها استهداف فئة معيّنة من الناس أو إلحاق الضرر بها.

24- وبالإضافة إلى ذلك، قُدّمت إلى البرلمان تعديلات تشريعية ضرورية لتعزيز الاستقلالية في عمل لجنة حقوق الإنسان في ملديف، ولجنة الانتخابات، ولجنة مكافحة الفساد، ولجنة الخدمة القضائية، ولجنة الخدمة المدنية، ومراجع الحسابات العام، والمدعي العام، تتضمن أحكاماً تكفل عمل أفراد هذه المؤسسات باستقلالية وتقيدهم بأخلاقيات ومعايير صارمة. وتُدرج مشاريع القوانين أيضاً أحكاماً بشأن التصريح بالممتلكات وتعزّز المساءلة أمام البرلمان.

25- ويحدّد جدول الأعمال التشريعي للفترة 2019-2023 أكثر من 200 من القوانين التي يلزم سنّها أو تعديلها. وتشمل التشريعات الرئيسية التي سنّت في عام 2019 القانون المتعلق باللجان الرئاسية، وقانون المهن القانونية، وقانون الميراث، وقانون حماية المبلّغين عن المخالفات، وقانون قضاء الأحداث، وقانون حماية حقوق الطفل، والتعديل الثاني لقانون منع الإرهاب.

26- وبالإضافة إلى ذلك، اعتُمدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير قوانين هامة تشمل قانون المساواة بين الجنسين، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون السياسة الوطنية للأجور، والقانون الذي يلغي قانون التشهير.

## جيم- التخطيط الوطني وسبل المضي قدماً

27- أدى عدم التخطيط وتحديد الأولويات في ما بُذل سابقاً من جهود إنمائية وطنية إلى تحقيق تنمية غير مستدامة وتخصيص موارد ضئيلة. واستؤنف التخطيط الوطني بعد 7 سنوات، مما مكّن من زيادة تنسيق الجهود الإنمائية وتنظيمها، وإلى زيادة الميزنة القائمة على النتائج إلى أقصى حد، ومعالجة المجالات التي هي في حاجة ماسة إلى الإصلاح.

28- ونفّذت الحكومة الحالية 83 في المائة من خطة عملها التي تغطي 100 يوم<sup>(7)</sup> وتواصل الوفاء بتعهداتها بموجب الخطة. وفي وقت لاحق، وُضعت خطة عمل استراتيجية للفترة 2019-2023<sup>(8)</sup> بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. وتحدّد خطة العمل

الاستراتيجية، المتسقة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الأهداف الإنمائية في إطار خمسة قطاعات رئيسية هي الاقتصاد الأزرق، والدولة المقدّمة لخدمات الرعاية، وصون كرامة الأسرة، ونمط العيش في الجزر، والإدارة الرشيدة. وهي تتناول مواضيع أساسية بما في ذلك القدرة على تحمل تغير المناخ واستدامتها، والمساواة بين الجنسين، وتضع ترتيبات مؤسسية لمنع التنفيذ المجزأ للسياسات.

29- وستُستكمل خطة العمل الاستراتيجية بالخطة الإنمائية الوطنية المقترحة والخطة الوطنية المكانية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة واللامركزية.

## دال - التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

التوصيات: 15-143، 14-143، 11-143، 10-143، 19-141، 18-141، 17-141، 16-141، 31-143، 30-143، 25-143، 24-143، 21-143، 20-143، 18-143

30- فوبل استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وقمع الحرية وحالة الطوارئ التي أعلنتها الحكومة السابقة بإدانة دولية واسعة النطاق أدت إلى عزلتها دولياً.

31- ففي أيلول/سبتمبر 2016، أُدرجت ملديف في جدول أعمال فريق العمل الوزاري للكونمولث بسبب تدهور حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون، وحُدّرت من احتمال تعليق عضويتها. ونتيجة لذلك، انسحبت ملديف من الكونمولث في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2016.

32- وفي عام 2017، اعتمد الاتحاد الأوروبي إطاراً قانونياً للعقوبات، يشمل حظر السفر وتجميد الأصول، ضد الجهات المسؤولة عن تفويض سيادة القانون وانتهاك حقوق الإنسان وعرقلة التوصل إلى حل سياسي شامل.

33- واعتمدت الحكومة الحالية سياسة خارجية تقدمية بهدف العودة إلى حظيرة المجتمع الدولي. وهكذا انضمت ملديف من جديد إلى الكونمولث في 1 شباط/فبراير 2020.

34- ووجّهت ملديف دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة المواضيعية في عام 2006. غير أنّ الإدارة السابقة رفضت خلال الفترة المشمولة بالتقرير طلبات بزيارة ملديف مقدّمة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وفي 1 شباط/فبراير 2019، أكّدت ملديف من جديد دعوتها الدائمة.

35- وهكذا زارت المقررة الخاصة للأمم المتحدة في مجال الحقوق الثقافية، السيدة كريمة بتون، ملديف في حزيران/يونيه 2019، وهي أول زيارة يقوم بها مكلف بولاية في إطار الإجراءات الخاصة في ست سنوات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أجرى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، السيد نيلز ميلزر، تقييمه. وتأكّدت زيارة مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، السيد ديفيد كاي، إلى ملديف في آذار/مارس 2020.

36- وفي أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر 2016، وشباط/فبراير 2018 وآذار/مارس 2019 وكانون الثاني/يناير 2020، أجرت رئيسة فرع سيادة القانون والمساواة وعدم التمييز في مفوضية حقوق الإنسان، السيدة منى رثماوي، زيارات إلى البلد.

37- وتشارك ملديف بنشاط في الدورات السنوية لمجلس حقوق الإنسان وفي دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لتقديم توصيات بناءة إلى الدول موضوع الاستعراض. وتواصل ملديف العمل مع الأفرقة العاملة التابعة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان بشأن البلاغات الفردية المحالة إلى الحكومة.

- 38- ومن هذا المنطلق، وفي إطار تعهدات الحكومة التي تغطي 100 يوم، قُدمت معلومات محدّثة إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بشأن جميع البلاغات المحالة إلى ملديف، وتواصل الحكومة التفاعل مع فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي فيما يتعلق بقضية السيد أحمد ريلوان.
- 39- وملديف طرف في سبع اتفاقيات دولية أساسية لحقوق الإنسان، وهي دولة موقعة على اتفاقية مناهضة التعذيب منذ عام 2004. وفي 6 شباط/فبراير 2017، شكّلت اللجنة الوطنية المعنية باتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب لتنفيذ الالتزامات الدولية بموجب الاتفاقية والبروتوكول، بما في ذلك تقديم التقرير الأولي.
- 40- وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر 2017، قُدم التقرير الأولي للملديف بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، وعُقدت دورة الاستعراض في الفترة من 27 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. ووفاء منها بوعدها خلال الاستعراض، قُدمت الحكومة في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019 تقرير متابعة.
- 41- وفي 17 كانون الأول/ديسمبر 2019، وقّع الرئيس الإعلان المتعلق بالمادة 22 من اتفاقية مناهضة التعذيب، الذي يعترف باختصاص لجنة مناهضة التعذيب في تلقي البلاغات الفردية والنظر فيها.
- 42- ويجري العمل على تقديم الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري إلى البرلمان للتصديق عليها، وهي اتفاقية وقّعت عليها ملديف منذ 6 شباط/فبراير 2007.
- 43- وفي 24 كانون الأول/ديسمبر 2019، قرر مجلس الوزراء رفع التحفظات على البنود الفرعية (ب) و(هـ) و(ز) و(ح) من الفقرة 1، والفقرة 2 من المادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي 2 شباط/فبراير 2020، أحيل القرار إلى البرلمان لإقراره.
- 44- وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت ملديف، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقريرها الدوري السادس بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتقريرها الأولي بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 45- ولا يزال عدم وجود آليات مناسبة للاحتفاظ بالمعلومات داخل المؤسسات يشكّل عقبة أمام وفاء ملديف بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بموجب المعاهدات. ولتدارك هذا الوضع، أطلق مكتب النائب العام ولجنة حقوق الإنسان في ملديف في 10 كانون الأول/ديسمبر 2019 بوابة ملديف لحقوق الإنسان، التي تمثّل مرجعاً جامعاً لمتابعة حالة تنفيذ ملديف لالتزاماتها الدولية. وتُبدل حالياً جهود لإنشاء آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة.
- 46- وتنظر الحكومة في الموقف الذي ستخذه بشأن التوصيات 14-143 و 15-143 و 18-143.

## ثالثاً- متابعة الدورة الثانية من الاستعراض

### ألف- التعليم

- التوصيات: 80-141، 98-141، 109-141، 110-141، 111-141، 112-141، 113-141، 114-141، 115-141، 116-141
- 47- بعد أن تمكنت ملديف من محو الأمية لدى جميع سكانها تقريباً، باتت تعطي الأولوية لتوفير التعليم الجيد دون أي تمييز. وعلى الرغم من التحديات الجغرافية، ضمنت ملديف الوصول إلى التعليم في جميع أنحاء البلد. فبحلول نهاية عام 2018، كان 88 211 طالباً مسجلين في المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء البلد<sup>(9)</sup>.

48- ويكفل الدستور الحق في التعليم دون أي نوع من التمييز. ويُلزم قانون التعليم ما قبل المدرسي الحكومة بضمان التعليم ما قبل المدرسي لجميع الأطفال الذين بلغوا سن هذه المرحلة. والدولة ملزمة بموجب الدستور وقانون حماية حقوق الطفل الذي تم التصديق عليه مؤخراً بتوفير التعليم الابتدائي والثانوي المجاني، وينص الدستور على وجوب أن يوفر الوالدان والدولة معاً التعليم الابتدائي والثانوي لكل طفل.

49- وبناء على ذلك، تُقدّم الكتب المدرسية وقسائم الحصول على اللوازم المدرسية مجاناً. وتخصّص وزارة التعليم منحة خاصة عن كل فرد للمدارس التي تسجّل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ويقدم دعم إضافي للأطفال الذين يواجهون أنواعاً أخرى من الضعف.

50- ويُلزم الدستور الدولة بضمان إتاحة فرص التعليم العالي للمواطنين بوجه عام. واستحدثت الحكومة مشروعاً لنيل الشهادة الجامعية الأولى مجاناً، حيث أتيحت الفرصة لـ 3 087 فرداً للالتحاق ببرامج الشهادة الجامعية الأولى في جميع التخصصات الدراسية، في جميع الكليات والجامعات في ملديف. وخصّصت الحكومة لهذا المشروع أكثر من 30 مليون روفية (194 553 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة). وعلاوة على ذلك، خفّضت الحكومة في عام 2019 سعر الفائدة على خطط القروض الخاصة بالتعليم العالي والتدريب إلى 3 في المائة وسمحت بفترات سداد أطول.

51- وصيغ مشروع قانون التعليم ومشروع قانون التعليم العالي وقُدِّما إلى البرلمان في 6 كانون الأول/ديسمبر 2019 بهدف تعزيز الإطار القانوني المنظم للتعليم في ملديف.

52- وبغية زيادة تأهيل مقدّمي خدمات التعليم، ألزمت الحكومة المدرّسين، في عام 2016، بالحصول على الأقل على دبلوم تدريب في مجال التدريس. وبموجب ترتيب خاص مع جامعة ملديف الوطنية، نُقِّد مشروع في عام 2017 لتدريب 3 000 مدرّس حتى مستوى الشهادة الجامعية الأولى. وخلال هذه الفترة، تعاونت وزارة التعليم مع البنك الدولي لإنجاز مشروع النهوض بتطوير التعليم. ولا تزال وزارة التعليم تتلقى المساعدة من مختلف أجهزة الأمم المتحدة، وفي عام 2019، أصبحت ملديف تستفيد من الشراكة العالمية من أجل التعليم.

53- ومنذ تنفيذ منهاج تعليمي جديد في عام 2015، أُدمج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المنهج الدراسي ولا يزال يُدرّس استناداً إلى كل مرحلة رئيسية على حدة. وعلاوة على ذلك، يستخدم المنهج التعليمي الجديد أساليب التعلم في القرن الحادي والعشرين ويسعى إلى غرس الكفاءات الرئيسية اللازمة لعالم تسوده العولمة.

54- وأنشئت وزارة التعليم العالي في عهد الإدارة الحالية، وأسندت إليها مهمة الإشراف على توفير التعليم العالي في ملديف وتعزيزه. وأجريت مراجعة مؤسسية لمرافق التعليم العالي بغية تقييم ورصد نوعية الخدمات. ويجري حالياً استعراض إطار التأهيل الوطني في ملديف.

55- ويجري تقييم الأطفال المخالفين للقانون المحرومين من التعليم تقييماً فردياً لتحديد احتياجاتهم التعليمية ووضع خطة تعليمية تلبّي تلك الاحتياجات. وتُبدل حالياً جهود لالتماس المساعدة التقنية من أجل بلورة مسارات بديلة يمكن أن تستوعب المنقطعين عن الدراسة والأطفال المخالفين للقانون.

56- وتتيح سياسة التعليم الجامع للأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة التسجيل في المدارس العادية، وتسمح سياسة تقييم المنهج الدراسي الجديد بإجراء تعديلات تعليمية لفائدة الأطفال. وتُتخذ ترتيبات لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى فصولهم الدراسية، ومع ذلك، لا يزال ضمان وصول هؤلاء الأشخاص إلى جميع المباني المدرسية يمثل تحدياً. وفي عام 2019، افتتحت مدرسة جديدة في منطقة العاصمة، مزوّدة بممرات منحدرّة تتيح للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إلى



جميع مباني المدارس. وتدرك الحكومة الحاجة الماسة في جميع أنحاء البلد إلى مدرّسين مدربين متخصصين في مجال الاحتياجات التعليمية الخاصة، ومن ثم أُجري تقييم في إطار تعهدات الحكومة التي تغطي 100 يوم لتحديد الموارد اللازمة لتعزيز تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس.

57- وفي عام 2016، عُيّن سلك البكالوريوس في التكنولوجيا في جميع المدارس في ملديف لتوفير التدريب المهني والتعليم التقني، وتواصل هيئة التعليم والتدريب التقني والمهني والمعهد المتعدد التخصصات (ملديف بوليتيكنيك) تقديم تدريبات مهنية تشمل قطاعات مختلفة. ومنذ عام 2016، تُبذل جهود، بمساعدة الشراكة العالمية من أجل التعليم والبنك الدولي، لاستحداث آلية شاملة لمسارات بديلة للطلاب الراغبين في اكتساب مهارات وتدريب بديلة.

## باء- توفير السكن اللائق

### التوصية: 102-141

58- تتناول خطة العمل الاستراتيجية سياسات الحكومة في مجال الإسكان الاجتماعي لمواجهة النقص الحاد في عروض السكن، ونقص الإمدادات، ومحدودية التمويل، وأوجه القصور في الإطار القانوني ذي الصلة. واعتمدت الحكومة حلاً على المدى البعيد أجرت في إطاره تقييماً للاحتياجات السكنية يركّز على التنمية الإقليمية في توزيع مشاريع الإسكان.

59- وتم في الفترة 2016-2018 بناء ما مجموعه 1 096 وحدة سكنية في الجزر المرجانية، و704 وحدات سكنية في منطقة العاصمة.

60- وتعكف اللجنة الرئاسية المعنية بالتحقيق في قضايا خطط الإسكان الحكومية على استعراض قوائم المستفيدين لضمان حصول جميع مقدّمي الطلبات على نتائج عادلة، وتحديد الجهات المسؤولة عن التجاوزات في تخصيص الشقق في تنفيذ خطط الإسكان الاجتماعي التي أنجزتها الإدارة السابقة في منطقة العاصمة.

61- وفي عام 2019، شرعت الحكومة في تنفيذ مشروع واسع النطاق للإسكان الاجتماعي في جميع أنحاء البلد بتخصيص 20 000 من وحدات السكن الاجتماعي للجزر المرجانية و6 000 وحدة سكنية إضافية لمنطقة العاصمة. وفي حين تُبذل جهود لوضع خطط لتمويل الإسكان بأسعار معقولة مع منح قروض منخفضة الفائدة لبناء المساكن، يجري العمل على سن تشريع ينظّم توفير السكن الاجتماعي على نحو عادل وشفاف.

## جيم- الصحة

### التوصيات: 103-141، 104-141، 105-141، 106-141، 107-141، 108-141، 68-143

62- ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في ملديف من 70 إلى 73 سنة لدى الرجال، ومن 70,1 إلى 74,7 سنة لدى النساء خلال الفترة 2000-2016. وانخفض معدل وفيات الرضع من 17 لكل 1 000 مولود حي في عام 2001 إلى 6,8 لكل 1 000 مولود حي في عام 2017. وانخفض معدل وفيات الأمهات من 143 لكل 100 000 مولود في عام 2001 إلى 44 لكل 100 000 مولود في عام 2016 بفضل تحسين رعاية التوليد في الحالات الطارئة على مستوى الجزر المرجانية والرعاية السابقة للولادة على مستوى الجزر.

- 63- وقضت ملديف على شلل الأطفال منذ عام 1981 ولم تُكتشف أي حالات محلية منذئذ<sup>(10)</sup>. وفي عام 2015، أدرجت ملديف لقاح شلل الأطفال المعطل عن طريق الحقن في برنامجها الروتيني للتحصين. ولا تزال مراقبة الشلل الرخو الحاد مستمرة، وفقاً للمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية.
- 64- وتمت السيطرة على معظم الأمراض المعدية وتم القضاء على بعضها. ومع ذلك، هناك خطر محتمل مرتفع على الصحة العامة بسبب السلوكيات عالية المخاطر. ولا تزال الأمراض، بما في ذلك حمى الضنك والأنفلونزا الموسمية وحمى شيكونغونيا، هي الأسباب الرئيسية للاعتلال في صفوف السكان.
- 65- وتشكّل الأمراض غير المعدية، بسبب التحضر ونمط الحياة الحاملة والمنتجات الغذائية غير المأمونة والتغيرات البيئية، الأسباب الرئيسية للاعتلال والوفيات في البلد، وتمثّل ما يقرب من 83 في المائة من الوفيات في ملديف. ولا تزال التغذية تشكّل شاغلاً رئيسياً لدى مختلف الفئات السكانية، بما في ذلك سوء تغذية الأطفال والسمنة. وتشمل التحديات الأخرى انتشار التلاسيميا، وعبء الصحة العقلية، والسرطان، والإعاقة بما في ذلك اضطرابات النمو.
- 66- ووضعت ملديف ونفذت خطة عمل متعددة القطاعات للأمراض غير المعدية، تتماشى مع خطة العمل العالمية، ويجري تنقيحها لمواءمتها مع إعلان الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الأمراض غير المعدية وخطة العمل الاستراتيجية.
- 67- وحدّدت خطة العمل الاستراتيجية استراتيجيات وتدخلات لتعزيز أنماط الحياة الصحية، تشمل تدابير إدارية وتشريعية وسياساتية. وفرضت ملديف ضريبة باهظة على المشروبات غير الكحولية ومشروبات الطاقة ومنتجات التبغ (25 في المائة للسجائر، و200 في المائة لمنتجات التبغ الأخرى) أعلى من المتوسطين الإقليميين والعالمي، ووضعت مؤخراً تحذيرات صحية بيانية على منتجات التبغ وحظرت بيع السجائر بالتجزئة.
- 68- واستُحدثت خدمات صحية أساسية في جميع الجزر المأهولة بالسكان إلى جانب آلية نقل خاصة بالإحالات الطارئة. ويكفل نظام التأمين الصحي الشامل "أساندا"، الذي تموّله الحكومة بالكامل، الأمن المالي وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية. غير أنّ تشتت السكان جغرافياً، وعدم موثوقية شبكة النقل، والاعتماد على الأدوية واللوازم الطبية المستوردة، ونقص الموارد البشرية، كلها عوامل تعوق إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجيدة وتوافرها.
- 69- وحدث تحول نحو الرعاية العلاجية في المرافق الصحية بدلاً من الرعاية الصحية الأولية على صعيد المجتمع المحلي. ويجري العمل على إنشاء خدمات طبية وطنية في حالات الطوارئ إلى جانب مركز اتصال لتنسيق حالات الطوارئ الصحية في البلد.
- 70- والنفقات الصحية مرتفعة في ملديف مقارنة بالبلدان الأخرى ذات أوضاع مماثلة من حيث مستوى التنمية، إذ بلغ مجموع النفقات الصحية في عام 2017 نسبة 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى إثر اعتماد نظام التأمين الصحي وغير ذلك من التحسينات في توفير خدمات الرعاية الصحية العامة، انخفضت النفقات من الأموال الخاصة للأسر المديونية من 30 في المائة في عام 2014 إلى 21 في المائة في عام 2017 من إجمالي النفقات الصحية.
- 71- وتعترف الحكومة بنقص مرافق البنى التحتية في قطاع الصحة. وأنشئت ثلاثة مرافق للرعاية الصحية التخصصية في منطقة العاصمة، ويجري العمل على تطوير مستشفيات تخصصية في خمس مناطق مختارة. وخدمات العلاج الكيميائي متوفرة في منطقة العاصمة. وجرى تحسين وتوسيع خدمات المستشفيات، إذ تقدّم خدمات مختبرية في 97 جزيرة، وتوجد مراكز لتصفية الكلى في 13 جزيرة، وخدمات متخصصة في صحة الأم والطفل في مجال طب الأسنان والعلاج الطبيعي في جميع الجزر

المرجانية. ومُدِّدَت ساعات الخدمة في المرافق الصحية في الجُزر. وجميع مستشفيات الجزر المرجانية مجهزة لتقديم الرعاية للمجموعات الخاصة بما في ذلك مرضى التلاسيميا.

72- ويحظى تحسين مرافق الصحة العقلية في جميع أنحاء ملديف بأولوية عالية. وأنشئ المركز الوطني للصحة العقلية في ملديف في عام 2019، وجرى توسيع نطاق تغطية التأمين الصحي الحكومي لتشمل العلاج والدواء لمرضى الصحة العقلية، في المرافق العامة والخاصة على السواء. وتُبدل جهود لتوسيع نطاق خدمات الصحة العقلية لكي تشمل خمس مناطق في جميع أنحاء البلد، ولإنشاء مراكز تنسيق للصحة العقلية وخدمات استشارية على مستوى الجُزر.

73- ووُضعت الصيغة النهائية لخطة رئيسية للصحة تغطي فترة جديدة (2016-2025) في عام 2017، وهي الخطة التي تركز على تحسين المعرفة والوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. والمبدأ التوجيهي الوطني لتنظيم الأسرة غير تمييزي، ويسرّ سهولة الحصول على الخدمات. ووُضعت برامج الصحة الجنسية والإنجابية لضمان إمكانية حصول جميع الأفراد على الخدمات. وأُجري تحليل للتغرات<sup>(11)</sup> لتحديد المواضيع غير المدرجة حالياً في صلب المناقشات الرئيسية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية.

## دال- القضايا البيئية

التوصيات: 126-141، 127-141، 128-141، 129-141، 71-143

74- سُنَّ قانون إدارة الكوارث في 6 أيلول/سبتمبر 2015، وحتى إنشاء الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، كان المركز الوطني لإدارة الكوارث يضطلع بدور هذه الهيئة تحت إشراف وزارة الدفاع.

75- وبحلول عام 2017، عمل المركز الوطني لإدارة الكوارث مع المجتمعات الجزرية لإعداد خطط خاصة لإدارة الكوارث في الجُزر تشمل ما يقرب من 27 في المائة من الجزر المأهولة. كما نُقِّد المركز برامج مجتمعية لإدارة مخاطر الكوارث في الجُزر، واستهل برنامجاً لقدرة المنتجعات على التحمل يهدف إلى تعزيز القدرة على التصدي للكوارث في المنتجعات.

76- وشرع في صياغة الخطة الوطنية لإدارة الكوارث في كانون الأول/ديسمبر 2016. وفي إطار خطة الحكومة الحالية لضمان التأهب للكوارث وتعزيز التعاون المؤسسي، يجري استعراض الخطة التنفيذية الوطنية لحالات الطوارئ.

77- ويشكّل توفير مياه الشرب النظيفة تحدياً مستحكماً. ومن هذا المنطلق، قُدِّم إلى البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 مشروع قانون بشأن المياه والصرف الصحي. ويدعم قانون إدارة الكوارث الحق في الحصول على المياه النظيفة أثناء فترات الكوارث وينص على أن تكفل المؤسسة الحكومية المكلفة بالإشراف على أمن المياه توفير مياه الشرب النظيفة والمأمونة أثناء فترات الكوارث<sup>(12)</sup>.

78- وملديف، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، معرضة للآثار الضارة لتغير المناخ.

79- وعلى الرغم من أنّ ملديف تدعو إلى حماية البيئة على الصعيد الدولي، فقد هيمنت المشاريع الإنمائية الضخمة على المصالح البيئية في عهد الإدارة السابقة. وجردت وكالة حماية البيئة من صلاحيات تقييم الآثار البيئية قبل الإذن بتنفيذ مشاريع قطاع السياحة في 27 نيسان/أبريل 2015.

80- أما الآن فإنّ الحكومة ملتزمة بتكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ، وتنفيذ حلول متعددة القطاعات ومستدامة للتخفيف من الأضرار التي تلحق بالتُّنم الإيكولوجية في ملديف.

- 81- وهكذا قُدِّم إلى البرلمان، في عام 2019، مشروع قانون بشأن تغيير المناخ يسعى إلى إنشاء مجلس لتغيير المناخ لتمحيص تأثير المشاريع الإنمائية على البيئة، وصندوق لتغيير المناخ لتعزيز التدابير التنفيذية الخاصة بالتكيف والتخفيف، يتوخى بدوره تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وعلاوة على ذلك، أعاد سنُّ تعديل قانون السياحة في 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 لوكالة حماية البيئة صلاحية تقييم تقارير تقييم الأثر البيئي في التطورات التي تعتمل في قطاع السياحة.
- 82- وأنشئ الصندوق الأخضر في مديف لتوطيد الشفافية والمساءلة في تخصيص الأموال الرامية إلى تعزيز حماية البيئة. واعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2019، حُصِّصت الضريبة البيئية التي يدفعها السياح للصندوق الأخضر في مديف لتمويل المبادرات البيئية حصراً. وأجريت دراسة مرجعية في 4 جزر مرجانية حدّدت 11 جزيرة زاخرة بالخصائص البيئية تحتاج إلى الحماية، ورُشِّحت جزيرتان مرجانيتان لإقرارهما محميتين للمحيط الحيوي على قائمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لضمان الحفاظ عليهما واستدامة النشاط الاقتصادي داخل هذه المناطق. وفي غضون المائة يوم من عمل الحكومة، نُفِذت برامج تستهدف الوزراء وأعضاء البرلمان والمستشارين لتحسين الوعي بالقضايا البيئية.
- 83- واستهلت مديف مؤخراً "مبادرة الجزر الذكية القادرة على تحمل تغيير المناخ" باعتبارها حلاً للدول الجزرية الصغيرة النامية، ينطوي على تدابير عملية وكلية لتعزيز القدرة على تحمل تغيير المناخ، والربط بين الجزر، وتحسين الأمن الغذائي والمائي، وتعزيز السياحة الخضراء، وإقامة بنية تحتية قادرة على تحمل تغيير المناخ، والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة.
- 84- وكانت مديف من أوائل البلدان التي تمكنت من الوصول إلى الصندوق الأخضر للمناخ، وأُطلق في عام 2017 مشروع رئيسي لاعتماد إمدادات المياه القادرة على تحمل تغيير المناخ والفعالة من حيث التكلفة. وفي إطار هذا المشروع، اعتمد نظام متكامل لإدارة المياه إلى جانب مرافق تحلية المياه، وأقيمت البنية التحتية لتجميع مياه الأمطار لضمان الحصول دون عوائق على المياه النظيفة في 29 جزيرة، تغطي حوالي ربع عدد السكان. ولزيادة تعزيز إمكانية وصول مديف إلى مبادرات الصندوق الأخضر للمناخ، وُضع في إطار البرامج القطرية للصندوق إطار استراتيجي وطني من خمس سنوات لتعبئة التمويل الدولي المتعلق بالمناخ في سبيل التصدي لتغيير المناخ في مديف للفترة 2020-2024 استناداً إلى مساهمات متعددة القطاعات، ويجري العمل حالياً من أجل اعتماده رسمياً.
- 85- ووفقاً لبروتوكول مونتريال، سيتم التخلص التدريجي بنجاح من مركبات الهيدروكلورو فلورو كربون بحلول عام 2020، وتحقق حالياً أكثر من 90 في المائة من الأهداف. وصدقت مديف على تعديل كيغالي الذي سيخفّض تدريجياً مركبات الهيدروكلورو كربون. كما تعهّدت مديف بالتخلص تدريجياً من المنتجات البلاستيكية الأحادية الاستخدام بحلول عام 2023. وتُبدل حالياً جهود لصوغ خطة تنفيذ وطنية بهدف تحقيق كل ما تنطوي عليه مساهمات مديف المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس من إمكانات.
- 86- ولا تزال المسائل المتصلة بإدارة النفايات تؤثر تأثيراً مباشراً على صحة الإنسان والحياة البحرية والنظم الإيكولوجية. والحكومة ملتزمة بتنفيذ آليات لا مركزية للتخلص من النفايات خاصة بكل منطقة لترسيخ ممارسات الإدارة المستدامة للنفايات. ومن هذا المنطلق، أُطلقت أول استراتيجية وخطة عمل إقليمية لإدارة النفايات في عام 2019.
- 87- وبذلت مديف جهوداً مكثفة للحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري. وفي هذا الصدد، نُفِذت مديف مبادرتين واسعتي النطاق، تتمثلان في التعجيل بالاستثمارات الخاصة المستدامة في مجال الطاقة المتجددة، ومواصلة جهودها الرامية إلى إعداد الجزر الخارجية لتطوير الطاقة المستدامة بالشراكة مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وتمثّل هذه المبادرة الأخيرة أكبر تدخل في قطاع الطاقة سيدمج النظم الهجينة للطاقة المتجددة في نظم الطاقة في 160 جزيرة.

## هاء- نظام العدالة الجنائية

التوصيات: 141-74، 141-76، 143-44

- 88- يمثّل اعتماد قانون الإجراءات الجنائية في 2 أيار/مايو 2016 إنجازاً هاماً لنظام العدالة الجنائية. ووضع القانون حداً للغموض الذي يكتنف معالجة القضايا الجنائية، ووضّح القانون المتعلق بالتحقيق والحبس الاحتياطي والمحاکمات وإنفاذ الأحكام. وينص القانون على جداول زمنية صارمة لإنجاز التحقيقات والملاحقات القضائية.
- 89- وينص القانون على ضمانات محدّدة متاحة للقصر والأشخاص ذوي الإعاقة وعلى إجراءات الإفراج بكفالة ويحدّد نطاق الصلاحيات المخوّلة لسلطات إنفاذ القانون في تنفيذ عمليات الاعتقال والتفتيش والحجز.
- 90- ونُظّمت دورات تدريبية بشأن قانون الإجراءات الجنائية على مرحلتين خلال عام 2017<sup>(13)</sup>. وتلقّى 48 موظفاً تدريباً في دورات تدريبية عامة و144 في دورات تدريبية متخصصة. وبدأ في عام 2018 تنفيذ برنامج للتوعية العامة لإطلاع عامة الناس على القانون والحقوق المكفولة بموجبه.
- 91- وقام النائب العام بتنقيح توجيهات الادعاء لأول مرة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، بعد وضعها بصورة أولية قبل عقد من الزمن تقريباً. وصدر أول تعديل لتوجيهات الادعاء المنقّحة في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2019.
- 92- وتشمل الجوانب البارزة من التوجيه الجديد إعطاء الأولوية لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في القضايا المتعلقة بالأطفال المخالفين للقانون، وقصر الشهادات بجموية غير مكشوفة على حالات القتل وعنف العصابات وجرائم الإرهاب، والتزام المدعي العام بضمان إعادة النظر في مدد الحبس الاحتياطي في الوقت المناسب. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2019، شرع المدعي العام في إجراء استعراض واسع للمحاكمات المتأخرة ومدد الحبس الاحتياطي الطويلة.
- 93- ويجري العمل على تقديم مشروع قانون جديد للأدلة ومشروع قانون لحماية الشهود إلى البرلمان في عام 2020، سيسهمان في تطوير وتعزيز نظام الأدلة والشهادات في مجال العدالة الجنائية. وسيجري إدخال تعديلات على قانون الشرطة في عام 2020 من أجل إدخال إصلاحات على تنفيذ المهام من جانب جهاز الشرطة في ملديف.
- 94- ويتعاون مكتب النائب العام ومكتب المدعي العام مع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل وضع آليات للتدابير غير الاحتجاجية والعدالة التصالحية، وإدراج جميع القوانين الجنائية في قانون العقوبات.
- 95- ولما كان إصلاح السجون تعهداً رئيسياً، فقد شكّلت وزارة الداخلية لجنة لإجراء مراجعة شاملة لجميع السجون في ملديف. وأشارت نتائج المراجعة التي نُشرت في 28 أيار/مايو 2019 إلى عدة مجالات داخل وكالات الإنفاذ تحتاج إلى إجراءات تصحيحية عاجلة. ولهذا الغرض أنشئت لجنة لرصد إصلاح السجون للإشراف على تنفيذ التوصيات المقترحة في المراجعة. وتعكف دائرة السجون في ملديف على وضع الصيغة النهائية لللائحة المتعلقة بالقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، التي تجري صياغتها وفقاً لقواعد مانديلا.

## واو- الإصلاح القضائي وإصلاح قطاع العدل

التوصيات: 75-141، 78-141، 81-141، 32-143، 45-143، 46-143، 47-143، 48-143، 49-143، 50-143، 51-143، 52-143، 53-143، 54-143، 55-143، 57-143، 73-143، 74-143، 75-143، 77-143، 78-143

96- تضررت سمعة السلطة القضائية من جراء مزاعم قائمة منذ أمد بعيد تتهمها بالفساد والنفوذ السياسي وترميمها بعدم الكفاءة. وتتمثل رؤية الحكومة في هذا الشأن في إرساء سلطة قضائية مستقلة ومسؤولة يتاح لعامة الناس الوصول إليها وتدعم الحريات الأساسية وتقيم العدل في الوقت المناسب.

97- وتفعيلاً لهذه الرؤية، من المهم إصلاح الإجراءات المتعلقة بتقييم القضاة وكفاءتهم، وإصلاح هيكل المحاكم، وإعادة تحديد صلاحيات المحكمة العليا في منع تجاوز الصلاحيات القضائية، وتحسين الإدارة الداخلية للمحاكم، وتعزيز لجنة الخدمة القضائية، وإنشاء المؤسسات التي ستسهم في النهوض بقطاع العدالة.

98- وتمثلت الخطوة الأولى من تنفيذ الإصلاحات القضائية في إجراء تقييم<sup>(14)</sup> لأوجه القصور في الجهاز القضائي وجدوى تنفيذ مقترحات الحكومة لإصلاح قطاع العدالة. وكشف هذا التقييم الذي أجري في أيار/مايو 2019 الحاجة الملحة إلى استعادة استقلالية إدارة الشؤون الإدارية القضائية، وإنشاء نظام فعال لإدارة القضايا، وكفالة التنفيذ الفعال لقواعد سلوك القضاة، وأبرز ضرورة تكافؤ الجنسين في السلطة القضائية.

99- وتم ربط جميع المحاكم باستثناء المحكمة العليا من خلال شبكة مشتركة. ونقذ 85 في المائة من المحاكم نظاماً جديداً لإدارة القضايا. ومن خلال نظام مجموعات المحاكم الذي بدأ العمل به حديثاً، تم تعيين 71 مديراً رئيسياً جديداً في جميع محاكم الصلح المركزية في نظام المجموعات.

100- وفي 3 أيلول/سبتمبر 2019، سُنّ التعديل الثاني لقانون لجنة الخدمة القضائية لتعزيز إدارة المحاكم وسير عمل اللجنة. ويعيد التعديل هيكل إدارة الشؤون الإدارية القضائية بصفتها مؤسسة مستقلة يديرها مدير قضائي رئيسي تعينه لجنة الخدمة القضائية، وتناط به مهمة وضع هيكل داخلية للمحاكم، وإدارة جميع الشؤون الإدارية داخل السلطة القضائية، وتعيين كتاب المحكمة وتنحيتهم، وإجراء دورات تدريبية للموظفين القضائيين.

101- وعلاوة على ذلك، ينص التعديل على إجراءات واضحة لتقديم الشكاوى واستهلال الإجراءات التأديبية ضد القضاة، ويشدّد على متطلبات المحاكمة وفق الأصول القانونية والشفافية في إنفاذ التدابير التأديبية، ويحدّد عملية الاستئناف.

102- وفي حين أنّ لجنة الخدمة القضائية مكلفة بضمان مساءلة القضاة منذ تشكيلها في عام 2008، فإنّ هذه المهمة لم تنفَّذ بفعالية في الماضي لأسباب مختلفة. غير أنّ اللجنة تواصل تنفيذ ولايتها بنشاط.

103- وفي عام 2019، خضع خمسة قضاة سابقين في المحكمة العليا للتحقيق بتهمة التعسف في استعمال السلطة والإخلال بالسلوك المهني. وبناء على توصية من لجنة الخدمة القضائية والنتائج التي توصلت إليها لجنة الشؤون القضائية في البرلمان، قام البرلمان بعزل أربعة من القضاة المذكورين في عام 2019. كما أُدخل تعديل على القانون القضائي<sup>(15)</sup>، مما زاد عدد قضاة المحكمة العليا من خمسة قضاة إلى سبعة.

- 104- ويجري العمل على إجراء تقييم كامل لجميع القضاة. وشرعت لجنة الخدمة القضائية في صوغ سياسة وإجراءات لتقييم الكفاءة والأداء القضائيين<sup>(16)</sup>، ستشكّل الوثيقة التوجيهية لإنفاذ تقييمات القضاة. وتتبع لجنة الخدمة القضائية بنشاط حالة القضايا وأداء القضاة لوضع حد للتأخر غير المبرر في الجهاز القضائي، وتواصل التعاون الإقليمي لتعزيز التدريبات في القطاع القضائي.
- 105- وتعتزم الحكومة إدخال تعديلات تشريعية لإعادة هيكلة نظام المحاكم واعتماد مفهوم المحاكم المحلية ومحاكم الدوائر. وسيبدأ إنشاء مجع للمحاكم في عام 2020.
- 106- وبذلت الحكومة جهوداً مكثفة لإنشاء مؤسسات لقطاع العدل لمعالجة أوجه القصور في إمكانية اللجوء إلى القضاء. وأنشأ قانون المهن القانونية<sup>(17)</sup> مجلساً مستقلاً للمحامين، وضع حداً لسيطرة السلطة القضائية على المهنة القانونية، ومكّن المحامين من ضمان الاستقلالية والإدارة الذاتية.
- 107- ولضمان تقديم الدولة للمساعدة القانونية على نحو فعال، وُضع مشروع قانون للمساعدة القانونية<sup>(18)</sup> بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة، وأدرج في جدول الأعمال التشريعي. وستوسّع الآلية المقترحة نطاق التمثيل القانوني لتشمل ضحايا العنف المنزلي والاتجار بالبشر.
- 108- ونظمت حلقة دراسية بشأن قانون العقوبات للقضاة في عام 2016. وفي عام 2017، عُقدت ندوة قضائية بشأن حقوق الطفل وقضاء الأحداث، تلتها حلقة دراسية لتدريب المدربين بشأن قانون الإجراءات الجنائية.
- 109- وخلال عام 2019، عقدت الأكاديمية القضائية 12 حلقة عمل في جميع أنحاء ملديف بشأن قضاء الأحداث، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون العقوبات، وقضاء الأسرة. واستفاد من هذه الدورات التدريبية أكثر من 464 من القضاة والموظفين القانونيين والقضائيين.
- 110- ولا يزال عدم وجود نظام للثقيف المستمر في مجال القانون يؤثر على كفاءة القضاة ونوعية العدالة. وتعمل الحكومة بنشاط مع الشركاء الدوليين لتيسير فرص التدريب للسلطة القضائية.
- 111- واقترحت تعديلات على قانون الإجراءات الجنائية، ولأول مرة صيغ قانون شامل وموحد للإجراءات المدنية<sup>(19)</sup> وقُدّم إلى البرلمان في 6 كانون الأول/ديسمبر 2019.
- 112- وتعمل الحكومة على استحداث آليات بديلة لتسوية المنازعات. ويشكّل تفعيل وتعزيز مركز ملديف للتحكيم الدولي<sup>(20)</sup> أولوية للحكومة. ومن هذا المنطلق، أعيد تشكيل مجلس إدارة المركز في عام 2019. كما وقّعت ملديف على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة في 7 آب/أغسطس 2019، وانضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها في 18 أيلول/سبتمبر 2019.

## زاي- حرية التعبير وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين

التوصيات: 82-141، 83-141، 84-141، 85-141، 86-141، 87-141، 88-141، 89-141، 90-141، 91-141، 92-141، 93-141، 94-141، 95-141، 96-141، 97-141، 98-141، 99-141، 100-141، 101-141، 102-141، 103-141، 104-141، 105-141، 106-141، 107-141، 108-141، 109-141، 110-141، 111-141، 112-141، 113-141، 114-141، 115-141، 116-141، 117-141، 118-141، 119-141، 120-141، 121-141، 122-141، 123-141، 124-141، 125-141، 126-141، 127-141، 128-141، 129-141، 130-141، 131-141، 132-141، 133-141، 134-141، 135-141، 136-141، 137-141، 138-141، 139-141، 140-141، 141-141، 142-141، 143-141، 144-141، 145-141، 146-141، 147-141، 148-141، 149-141، 150-141، 151-141، 152-141، 153-141، 154-141، 155-141، 156-141، 157-141، 158-141، 159-141، 160-141، 161-141، 162-141، 163-141، 164-141، 165-141، 166-141

- 113- قُيدت حرية التعبير من جراء سن قانون التشهير، الذي يفرض غرامات كبيرة على الصحفيين ووسائل الإعلام بذريعة مناهضة التشهير. وألغى قانون التشهير في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

- 114- وفي عام 2019، أُجري تحقيق برلماني بشأن أداء لجنة البث في ملديف وعُيّن فيها أعضاء جدد. وأنشئت لجنة داخل مجلس وسائط الإعلام في ملديف للتحقيق في الأفعال المرتكبة في حق الصحفيين.
- 115- وأظهر عدم كفاية الجهود المبذولة للتحقيق في اختفاء الصحفي السيد أحمد ريلوان في عام 2014 أنّ الحكومة السابقة لم تتحلّ بالإرادة السياسية لضمان العدالة. وقامت اللجنة الرئاسية المعنية بالتحقيق في حالات القتل والاختفاء القسري بالتحقيق في هذا الأمر وأصدرت استنتاجاتها الأولية في أيلول/سبتمبر 2019.
- 116- وتواصل دائرة الشرطة في ملديف مشاركتها النشطة في التصدي للتهديدات والمضايقات التي يتعرض لها الأفراد على المنابر الإلكترونية وشخصياً على حد سواء لضمان حماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.
- 117- وتتعترف الحكومة بالدور الرئيسي الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني والصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان. وطُلب إلى هذه الهيئات أن تشارك في وضع سياسات رئيسية تشمل التشريعات الأساسية، وخطة العمل الاستراتيجية، والخطة الإنمائية الوطنية، وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.
- 118- ويتوخى قانون حماية المبلّغين عن المخالفات<sup>(21)</sup> حماية الصحفيين والأفراد الذين يكشفون الفساد داخل الدولة. وتجري صياغة مشاريع قوانين جديدة بشأن حرية التعبير وحرية الصحافة، وترد السياسات المتعلقة بهذه المجالات في خطة العمل الاستراتيجية.
- 119- وعلاوة على ذلك، قُدِّم مشروع قانون جديد بشأن الجمعيات إلى البرلمان في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بهدف تعزيز الإطار القانوني المتعلق بمنظمات المجتمع المدني.

## حاء- النساء

- التوصيات: 141-34، 141-35، 141-36، 141-37، 141-38، 141-39، 141-40، 141-41، 141-42، 141-43، 141-44، 141-45، 141-46، 141-47، 141-48، 141-49، 141-50، 141-51، 141-52، 141-53، 141-54، 141-55، 141-56، 141-57، 141-58، 141-59، 141-60، 141-61، 141-62، 141-63، 141-64، 141-65، 141-91، 141-92، 141-93، 141-94، 141-95، 141-96، 141-130، 141-131، 143-25، 143-37، 143-38، 143-39، 143-40، 143-42، 143-67، 143-72، 143-75، 143-76
- 120- تعطي الحكومة الأولوية لتمكين المرأة على جميع مستويات الدولة، وتسليم بضرورة بذل جهود كبيرة لكفالة المساواة بين الجنسين والحماية الفعالة للمرأة.
- 121- ويشكّل نقص الموارد ومحدودية الميزانية عقبتين مستمرتين أمام التنفيذ الفعال لسياسات القطاع الاجتماعي. وأدى ضعف الاهتمام بخدمات القطاع الاجتماعي في الماضي إلى عدم الإنصاف في تخصيص الموارد وإلى عجز كبير في رأس المال البشري المدرّب داخل هذا القطاع.
- 122- وعلى الرغم من التحديات القائمة، وضعت هيئة حماية الأسرة، في عام 2016، مبدأ توجيهياً لتسهيل المعونة المالية في توفير خدمات الدعم النفسي الاجتماعي لضحايا العنف الجنسي، ونشرت اللائحة الخاصة بالإطار التعاوني بين مقدّمي الخدمات الرئيسيين الذين يتصدون للعنف المنزلي في عام 2018. ووضعت اللائحة معياراً لدعم الضحايا، وهي تسليط الضوء على الترتيبات والمسؤوليات المؤسسية في مكافحة العنف العائلي، وتنص على المتطلبات الدنيا الواجب مراعاتها في دور الإيواء.



وعلاوة على ذلك، اعتمدت خلال هذه الفترة إجراءات عمل موحّدة ومبادئ توجيهية لدور الإيواء. غير أنّ هذه المبادئ التوجيهية كان لها أثر ضئيل، ولا تزال دور الإيواء تفتقر إلى القدرة التشغيلية. والحكومة ملتزمة بتخصيص موارد كافية لدور الإيواء.

123- وفي عام 2016، بدأت وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والخدمات الاجتماعية العمل على إنشاء مجموعات اجتماعية مجتمعية متعددة القطاعات<sup>(22)</sup> في جميع أنحاء البلد للاضطلاع بدور حاسم في تحديد المستضعفين من الأشخاص والأسر، ومعالجة القضايا المجتمعية على مستوى الجزر. وتُبذل جهود لزيادة تعزيز دورها داخل المجتمعات المحلية في الجزر.

124- وترسي الخطة الاستراتيجية لمنع العنف المنزلي في ملديف للفترة 2017-2021<sup>(23)</sup> مبدأ توجيهياً استراتيجياً وتحدّد الأولويات الوطنية للتنفيذ الفعال لقانون منع العنف المنزلي. كما جرى دمج الخطة الاستراتيجية في أهداف محدّدة لأصحاب المصلحة من خلال خطة العمل الوطنية لمنع العنف المنزلي في ملديف للفترة 2018-2021، التي يجري تنفيذها حالياً.

125- ولا تزال عوامل تشمل عدم وجود بيانات أساسية ومصنّفة حسب نوع الجنس عن انتشار العنف العائلي، ونقص الأخصائيين الاجتماعيين المدربين والمهنيين في مجال الرعاية الصحية، وانخفاض معدّل استبقاء الموظفين المدربين، تعوق تنفيذ القانون بنجاح. وتستخدم الحكومة شراكتها مع منظمات المجتمع المدني لتقديم المشورة والخدمات القانونية لضحايا العنف العائلي.

126- وفيما يتعلق بالوصول إلى سبل الانتصاف القانونية ضد العنف العائلي، تشير الإحصاءات إلى أنّ ما مجموعه 81 من أوامر عدم التعرض والطوارئ قد صدرت في جميع أنحاء البلد طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ولاحظ أصحاب المصلحة إحصاء الضحايا بوجه عام عن التماس هذه الأوامر وتردد القضاة في إصدارها.

127- والحكومة ملتزمة بتعزيز الموارد البشرية وتوعية السلطة القضائية بالمسائل المتصلة بالعنف العائلي. كما تُبذل جهود لإنشاء خط اتصال للمساعدة بشأن العنف المنزلي.

128- وتُبذل جهود للتوعية بالعنف العائلي في كل جزيرة مأهولة في ملديف. وتُنظّم دورات إعلامية بشأن تقييم المخاطر، وتخطيط السلامة، وأوامر عدم التعرض، وبرامج بناء القدرات لأصحاب المصلحة وموظفي إنفاذ القانون. وعلى الرغم من وجود ثغرات يتعين معالجتها من حيث استمراريته، فإنّ الوكالات المعنية تواصل الاستعانة بالمنابر الإعلامية لنشر المعلومات المتعلقة بالعنف العائلي وسبل الانتصاف القانونية المتاحة.

129- ولضمان تسجيل الإحصاءات في الوقت المناسب، أُجريت مناقشات مع المؤسسات المعنية لتعزيز آليات إحالة حالات العنف العائلي، والإبلاغ عن الإحصاءات وجمعها. وفي عام 2019، أنشئت قاعدة بيانات خاصة بالعنف المنزلي داخل هيئة حماية الأسرة، ووضعت مبدأ توجيهي للتمييز لتنسيق الإجراءات التي تتبّعها جميع هيئات الإحالة في معالجة حالات العنف القائم على نوع الجنس والعنف المنزلي. كما صُمّنت الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية للفترة 2016/2017<sup>(24)</sup> وحدة خاصة بالعنف المنزلي، وفي عام 2019 استهلّت وحدة حماية الأسرة أول بحث أساسي وطني.

130- وأتاح المؤتمر الوطني للبحوث في مجال العنف المنزلي، المعقود في عام 2018، والمنتدى العام مع علماء الإسلام الذي عُقد في عام 2017، منبراً لعلماء الدين للدعوة بنشاط إلى درء العنف العائلي والمشاركة في الوقاية منه.

131- ويمثّل سنُّ قانون المساواة بين الجنسين في 23 آب/أغسطس 2016 إنجازاً هاماً في هذا المجال. ويوفّر القانون إطاراً قانونياً شاملاً لتحديد التمييز القائم على نوع الجنس في جميع قطاعات الدولة، ويتيح سبل انتصاف قضائية ومؤسسية، ويُلزم أصحاب المصلحة بالعمل بنشاط على تعزيز مشاركة المرأة على جميع مستويات المجتمع.

132- وهذا أول تشريع في ملديف يمكن من تنفيذ تدابير لمكافحة جميع الأفكار والممارسات التي تركز التمييز بين الجنسين. ويحظر القانون صراحةً جميع أعمال التمييز المباشرة وغير المباشرة، ويعرّف التمييز القائم على نوع الجنس، وينص على أن أيّ عمل من أعمال العنف ضد المرأة يشكّل عنفاً قائماً على نوع الجنس.

133- ووفقاً لهذا القانون، يتعين على جميع مؤسسات القطاعين العام والخاص إنشاء آليات لتقديم الشكاوى يجوز إحالة قراراتها إلى محكمة العمل، حيث يجوز للمدّعين التماس تعويض نقدي أو إعادة النظر في الإجراء التمييزي المزعوم. وفي عام 2017، نشرت وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والخدمات الاجتماعية المبدأ التوجيهي بشأن المتطلبات الدنيا لآلية الشكاوى المذكورة، واستعرضت عدد المؤسسات مع الآلية القائمة.

134- وتجنّب خطة العمل الاستراتيجية التنفيذية الفعال للتدابير الرامية إلى ضمان المساواة بين الجنسين داخل المجتمع، ولا سيما على مستويات صنع القرار في الدولة. وأقر مكتب الرئيس سياسة المساواة بين الجنسين في أيلول/سبتمبر 2019، ويجري حالياً صوغ خطة عمل بشأن المساواة بين الجنسين.

135- وفي أيلول/سبتمبر 2019، عُيّنَت قاضيتان في المحكمة العليا لملديف، وذلك للمرة الأولى على الإطلاق. وشكّل هذا القرار الهام الذي اتخذته الرئيس والبرلمان خطوة بارزة من جانب الحكومة لضمان التكافؤ بين الجنسين داخل السلطة القضائية في ملديف. وتمثّل النساء نسبة 35 في المائة من الوزراء في الحكومة، و43 في المائة من السفراء، و23.5 في المائة من وزراء الدولة في الحكومة الحالية. وفي حين أنّ تمثيل المرأة في البرلمان الحالي لا يتجاوز 4.7 في المائة، فإنّ الحكومة ملتزمة بتحديد حصص للمرأة في الانتخابات الداخلية للأحزاب السياسية.

136- وفي عام 2018، وضعت الحكومة خطة للقروض المنخفضة الفائدة لمساعدة الشباب على التغلب على التحديات وتمكينهم من تحقيق النجاح في إنشاء مؤسسات صغرى وصغيرة ومتوسطة جديدة. وأنشئت مؤسسة تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2019 لتشجيع مشاركة المرأة في هذا القطاع. وتلاحظ الحكومة أنّ 34 في المائة من المستفيدين من القروض في عام 2019 هم من النساء والشباب. ويجري العمل على وضع المزيد من خطط القروض والآليات المالية غير المصرفية لمساعدة رائدات المشاريع.

137- وسينفّذ تدبير هام لضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في السياسة من خلال التعديل الذي أدخل على قانون اللامركزية، الذي يسعى إلى تخصيص 33 في المائة من جميع مقاعد المجالس المحلية للنساء حصراً. وسيحقّق هذا التدبير النساء على التنافس على المناصب التي تُشغَل بالانتخاب، وسيتيح لهن منبراً لإبراز ريادتهن. وبناء على ذلك، سيتم انتخاب ما لا يقل عن 384 امرأة في المجالس المحلية على الصعيد الوطني في عام 2020.

138- ويجدّد التعديل بوضوح أدوار ومسؤوليات مراكز لجان النهوض بالمرأة، ويفوِّض المجالس بتخصيص ما لا يقل عن 5 في المائة من ميزانية المنح للجان النهوض بالمرأة، ويُلزم وزارة المالية بتوفير بدل مناسب لأعضائها. ونتيجة لذلك، ستتم من جديد إعادة تفعيل لجان النهوض بالمرأة بوصفها طرفاً نشطاً في مجال التنمية.

- 139- ويتيح التعديل الثاني الذي أُدخل على قانون الأسرة الاعتراف القضائي بالاتفاقات السابقة للزواج التي تيسر التوزيع العادل للممتلكات المكتسبة أثناء فترة الزواج.
- 140- وفي عام 2016، استهلّت وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والخدمات الاجتماعية برنامجاً لـ "قيادة الفتيات" حيث أُلحقت الفتيات للعمل مع المهنيات في المناصب القيادية في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وفي عام 2018، تم توسيع نطاق هذه المبادرة لتشمل برنامجاً قيادياً مدته 6 أيام لتعزيز حقوق الطفلة والتوعية بالتحديات التي تواجهها الفتيات في المجتمعات المحلية.
- 141- وتشير الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية للفترة 2016/2017 إلى انتشار تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في ملديف. ولذلك، تقرر الحكومة بضرورة معالجة هذه المسألة.

## طاء- الأطفال

- التوصيات: 141-21، 141-22، 141-23، 141-24، 141-25، 141-26، 141-27، 141-28، 141-29، 141-30، 141-31، 141-32، 141-33، 141-73، 141-79، 143-13، 143-35، 144-11، 144-12، 144-14
- 142- انضمت ملديف، في 27 أيلول/سبتمبر 2019، إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات.
- 143- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفّذت الحكومة خطوات هامة لتعزيز الإطار القانوني المتعلق بحماية الأطفال.
- 144- وفي هذا الصدد، يوضّح قانون حماية حقوق الطفل بصيغته الجديدة الذي سُنّ في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019<sup>(25)</sup> حقوق الطفل ومسؤوليات الوالدين في ضمان حماية الطفل ورفاهه، وينشئ جهازاً حكومياً يُعنى بضمان حماية الحقوق المنصوص عليها في القانون وإعمالها دون عوائق.
- 145- وينص هذا القانون الجديد تحديداً على أنه يحق للأطفال الاستفادة من الحماية من أي نوع من التمييز، وأنّ لهم الحق في الحياة، وأنه ينبغي حماية الأطفال من جميع الأضرار البدنية والعقلية والاستغلال ومن جميع العوامل الأخرى التي قد تؤثر على رفاه الطفل.
- 146- ويحظر القانون أي عمل تقليدي أو ثقافي قد يعرّض رفاه الطفل وكرامته للخطر، ويمنح حماية خاصة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وينص على حكم يحدّد السن القانونية للزواج في 18 سنة، ويحظر زواج الأطفال. كما يحظر القانون فرض عقوبة الإعدام على القصر ويرفع سن المسؤولية الجنائية إلى 15 سنة. ويحظر القانون كذلك إخضاع الطفل لأي شكل من أشكال التعذيب و/أو العقوبة اللاإنسانية أو القسوة.
- 147- ويفرض القانون المعدّل التزاماً قطعياً على الوالدين بإعطاء الأولوية لمصالح الطفل في جميع الأوقات، وبالوفاء بجميع شروط التسجيل عند ولادة الطفل، وتوفير الرعاية الصحية، واللقاحات، وغير ذلك من أشكال العلاج اللازمة لتحقيق الرفاه العقلي والبدني للطفل.
- 148- وينص قانون حماية حقوق الطفل على إنشاء مجلس لحماية حقوق الطفل، وعلى توفير خدمات حماية الطفل والأسرة. وهو ينشئ أيضاً أمانة مظالم خاصة بالأطفال لرصد تنفيذ القانون.

149- ولضمان توفير حماية خاصة للأطفال المخالفين للقانون في إطار نظام العدالة الجنائية، سُنَّ قانون قضاء الأحداث في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ويولي القانون الأولوية لإعادة التأهيل وينص على آليات تحويل، ويعاد توجيه جميع القصر المحتجزين حالياً إلى آليات التحويل.

150- ويكفل القانون صلاحية إنشاء إدارات محدّدة داخل دائرة الشرطة في ملديف ومكتب المدعي العام، تضم موظفين مدربين. وعلاوة على ذلك، لا ينظر قضاة مدربون تدريباً خاصاً في القضايا الجنائية المتعلقة بالقصر إلا في محاكم الأحداث، وتُكَلَّف إدارة قضاء الأحداث بتنفيذ القانون.

151- وعلى الرغم من هذه الإصلاحات، تعترف الحكومة بوجود أوجه قصور عديدة في النظام تضر بسلامة الأطفال. ففي عام 2019، أُبلغ عن 1 241 حالة عنف ضد الأطفال، بما في ذلك الاعتداء الجنسي على الأطفال، وتولت معالجتها وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والخدمات الاجتماعية. وعلى الرغم من أن الافتقار إلى الموارد المتنقلة والموظفين التقنيين يعوق جهود الحكومة، تُبذل جهود مكثّفة من خلال مراكز خدمات الأسرة والطفل في 19 جزيرة مرجانية لتوفير الحماية للأطفال. ويمثّل تفعيل ملاجئ الرعاية الحكومية إحدى أولويات الحكومة.

152- ولتحسين المعايير في ملاجئ الرعاية الحكومية، اعتمدت معايير دنيا لملاجئ الرعاية الحكومية للأطفال وإجراءات عمل موحّدة لدار الأطفال "Kudakudhinge Hiya". وجرت توعية الموظفين الحاليين بهذه المعايير.

153- وتوخّت حملة "أهان"، وهي حملة توعية على نطاق البلد نُظِّمت في عام 2015، تمكين الأطفال من التصدي للإيذاء والتوعية والتشجيع على الإبلاغ وتقديم الدعم للضحايا. ومن خلال هذه الحملة، تواصلت وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والخدمات الاجتماعية مع أكثر من 4 300 طفل في 8 جزر مرجانية في الفترة من عام 2016 إلى عام 2018.

154- وأطلقت وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والخدمات الاجتماعية مركز اتصال من أجل تقديم خدمة المساعدة المجانية للأطفال عبر الهاتف، وتطبيقاً على الهاتف النقال بشأن حملة "أهان"<sup>(26)</sup> في عام 2017، لتيسير الإبلاغ عن العنف ضد الأطفال.

155- ولحماية وحدة الأسرة وصورها، استحدثت الحكومة إجازة أمومة مدتها ستة أشهر وإجازة أبوة لمدة شهر للآباء الجدد، تنفّذ في جميع الوكالات الحكومية وفي 77,4 في المائة من مجموع المؤسسات المملوكة للدولة. ويجري العمل على إنشاء مركز للرعاية النهارية للتقليل إلى أدنى حد من التحديات التي تواجه الأمهات العاملات.

156- وخصّصت الحكومة وحدات سكنية في إطار خطة "هيا" للإسكان الاجتماعي للآباء الوحيدين وآباء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتم في عام 2019 تنقيح بدل الوالد الوحيد المقدم من خلال خطة الحماية الاجتماعية لزيادة حده الأقصى من 3 000 روفية (195 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة) إلى 10 000 روفية (649 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة).

## باء- الأشخاص ذوو الإعاقة

التوصيات: 117-141، 118-141، 119-141، 120-141، 121-141

157- حُدِّد في إطار خطة العمل الاستراتيجية العديد من السياسات لزيادة إمكانية توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من الوصول المادي وتعزيز إمكانية حصولهم على العلاجات الطبية وتقوية برامج الحماية الاجتماعية.

- 158- ويكفل الدستور تقديم مساعدة خاصة من الأسرة والمجتمع المحلي والدولة للمسنين والمحرومين، ويشدّد على مبدأ عدم التمييز القائم على الإعاقة العقلية أو البدنية.
- 159- وأنشأ قانون الإعاقة<sup>(27)</sup> مجلساً للإعاقة مكلفاً بالإشراف على تنفيذ أحكامه. وتُبدل في الوقت الراهن جهود لتعزيز إنفاذ القانون وإعادة النظر في هيكل المجلس.
- 160- وفي غياب بيانات أولية تبيّن أنواع الأشخاص ذوي الإعاقة والتوزيع الجغرافي لهاته الفئة في ملديف، ليس في وسع المؤسسات المعنية وضع برامج للمهارات وغيرها من البرامج الإنمائية وتنفيذها بفعالية في الوقت المناسب. والسجل الحالي للأشخاص ذوي الإعاقة الذي تحتفظ به الوكالة الوطنية للحماية الاجتماعية مرهق وغير مكتمل، إذ يلقي على عاتق الأشخاص ذوي الإعاقة عبء التسجيل من خلال مبادرة طوعية. وتشمل خطة العمل الاستراتيجية إنشاء سجل وطني للأشخاص ذوي الإعاقة بحلول عام 2023. كما تعكف وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والخدمات الاجتماعية على صياغة مبدأ توجيهي للتصنيف فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. وعند الانتهاء من وضع هذين الصكين، سيتمكن أصحاب المصلحة من تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة على نحو أفضل في جميع أنحاء البلد.
- 161- ولا يزال الوصول المادي إلى المباني والطابع المركزي للرعاية الصحية يشكّلان تحدياً أمام الأشخاص ذوي الإعاقة. وينص قانون البناء الذي اعتمد في عام 2019 على أن تحدّد جميع مباني الخدمة العامة طرق وصول الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى دخول المباني بالكراسي المتحركة.
- 162- ويُمنح حالياً بدل شهري قدره 2 000 روفية (130 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة) لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين لدى الوكالة الوطنية للحماية الاجتماعية. وبحلول عام 2018، كان 7 771 من الأشخاص ذوي الإعاقة مسجّلين لتلقّي البدل في جميع أنحاء ملديف. ولضمان الاتساق في تحديد الأهلية للحصول على البدل المذكور، تعكف الوكالة على وضع الصيغة النهائية للمبدأ التوجيهي المتعلق بتحديد الإعاقة وإصدار شهادة بشأنها. كما أطلقت الوكالة برنامجاً جديداً للحماية الاجتماعية لتوسيع نطاق التأمين ليشمل الخدمات العلاجية التي يحصل عليها الأشخاص ذوو الإعاقة.
- 163- وفي عام 2017، أطلقت الحكومة "سياسة تكافؤ الفرص للجميع" التي أعلنت عن 157 فرصة عمل للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام 2018، وُظف 260 من الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات مملوكة للدولة. وحتى الآن، لا يزال 273 من الأشخاص ذوي الإعاقة يعملون، وهناك اثنان يتلقيان تدريباً داخلياً مدفوع الأجر تيسره وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والخدمات الاجتماعية. وتواصل الوزارة تيسير مساعي الأشخاص ذوي الإعاقة في البحث عن فرص عمل.
- 164- ونظّمت وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والخدمات الاجتماعية "معرض ريدهان" و"معرض ريفلي" في عامي 2016 و2019 على التوالي، لتوفير منصة حصرية للأشخاص ذوي الإعاقة لإبراز مواهبهم. ولقي المعرضان نجاحاً، إذ شارك أكثر من 60 من الأشخاص ذوي الإعاقة في المعرض المنظم في عام 2019. وعلاوة على ذلك، استهل المعهد المتعدد التخصصات بدوره برامج للتدريب المهني لذوي الإعاقة السمعية في عام 2019.

## كاف - المهاجرون

التوصيات: 141-71، 141-122، 141-123، 141-124، 141-125، 143-1، 143-2، 143-3، 143-4، 143-5، 143-6، 143-7، 143-8، 143-9، 143-21، 143-22، 143-23، 143-70، 143-69

165- لا يزال تنظيم العمال المهاجرين يشكّل تحدياً رئيسياً. وزاد عدم ملاءمة المهارات في سوق العمل من الحاجة إلى العمال المهاجرين. وتتوقع الإسقاطات الديمغرافية زيادة في عدد السكان الأجانب المقيمين إلى نحو 32 في المائة بحلول عام 2020<sup>(28)</sup>.

166- وملديف طرف في جميع الاتفاقيات الأساسية الثماني لمنظمة العمل الدولية منذ كانون الثاني/يناير 2013، ولا يزال قانون العمالة<sup>(29)</sup> يحكم جميع الجوانب المتعلقة بالعمالة. ويجوز لجميع العمال الخاضعين للولاية القضائية للملديف أن يلتمسوا سبل الانتصاف القانوني فيما يتعلق بمنازعات العمل عن طريق هيئة علاقات العمل ومحكمة العمل.

167- ويتضمن التعديل الخامس لقانون العمل<sup>(30)</sup> أحكاماً محدّدة تحوّل وزارة التنمية الاقتصادية فرض تدابير إدارية على أرباب العمل الذين يتهكون شروط دفع المرتبات والبدلات وغيرها من المكافآت للعمال المهاجرين. وأدى سن قانون ضريبة الدخل في عام 2019 إلى إلغاء شرط ضريبة التحويلات المالية.

168- وفي تموز/يوليه 2019، سنّت لائحة منقّحة لوكالات التوظيف. وتُلزم اللائحة هذه الوكالات باستحداث خدمات متاحة للجمهور، وتقضي بتوظيف العمال المهاجرين من خلال وكالات التوظيف المسجّلة والمنظمة في بلدان المصدر، وتحوّل وزارة التنمية الاقتصادية صلاحية إدراج الوكالات المخالفة لقانون العمل وقوانين مكافحة الاتجار بالبشر في القائمة السوداء.

169- وتُبذل جهود لاستعراض قانون العمالة ولائحة العمالة الأجنبية وسياسة الموافقة على العمالة، والإجراءات المقابلة لتبسيط الحقوق والمسؤوليات المتعلقة بالعمال المهاجرين. وعلاوة على ذلك، يجري العمل على وضع معيار لإيواء العمال المهاجرين. وفي منتصف عام 2019، أنشأت هيئة علاقات العمل بوابة إلكترونية لتيسير قيام المجالس المحلية بالاحتفاظ بسجل للمغتربين.

170- ولم تفلح الوكالات المعنية، في السنوات السابقة، في تبيّن القضايا الأساسية في هذا القطاع، كما أنّ تعزيز السياسات المتعلقة بالعمال المهاجرين في ملديف يفتقر إلى تحديد الأولويات على الصعيد الوطني. وأدى عدم التنسيق المؤسسي وعدم بذل الوكالات الحكومية جهوداً متنسقة في الماضي إلى تفاقم هذا الوضع.

171- بيد أنّ الحكومة الحالية ملتزمة بتحديد الأسباب الجذرية وتنفيذ جهود موحّدة لمعالجة هذه المسألة.

172- وفي هذا الصدد، أنشئت في 17 أيلول/سبتمبر 2019 فرقة عمل وطنية معنية بالمسائل المتصلة بالعمال المهاجرين لصوغ سياسة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالعمال المهاجرين. وبدأ تنفيذ برنامج لتسوية الوضع القانوني في أيلول/سبتمبر 2019 لمدة سنة واحدة. ويشمل البرنامج تسوية أوضاع العمال غير الحاملين للوثائق اللازمة، وضمان حصولهم على الخدمات، وإعادة إدماجهم لدى أرباب عمل جدد، ويسمح، خلافاً لبرنامج العودة الطوعية إلى الوطن الذي كان قائماً في السابق، بإعادتهم إلى أوطانهم بحرية دون معاقبة. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2019، كان 14 056 عاملاً مهاجراً قد طلبوا التسجيل من خلال البرنامج. ويتم إصدار بطاقات التسجيل من خلال هذا البرنامج قبل الانتهاء من

عملية التحقق، لتسهيل الحصول على الخدمات، مثل الرعاية الصحية. وتعالج هذه الآلية خلافاً أساسياً في النظام يحول دون حصول العمال غير الحاملين للوثائق اللازمة على خدمات الرعاية الصحية.

173- وتنتظر الحكومة في الموقف الذي ستتخذه بشأن التوصيات 1-143 و 2-143 و 3-143 و 4-143 و 5-143 و 6-143 و 7-143 و 8-143 و 9-143 و 21-143 و 22-143 و 23-143 و 70-143.

## لام- الاتجار بالبشر

**التوصيات: 66-141، 67-141، 68-141، 69-141، 70-141، 72-141، 19-143، 22-143**

174- انضمت ملديف إلى بروتوكول الاتجار بالأشخاص الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في 14 أيلول/سبتمبر 2016. وعقب سن قانون مكافحة الاتجار بالبشر، أنشئت اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بالاتجار بالبشر في عام 2016. وعقدت اللجنة اجتماعات منتظمة حتى عام 2017، حيث أدى عدم الالتزام ونقص الموظفين والمسائل المتعلقة بتشكيلة اللجنة إلى انقطاع في أعمالها. ونتيجة لذلك، لم تعد اللجنة تشتغل إلى أن أعيد تشكيلها وعاودت الانعقاد في عام 2019.

175- ووضعت اللجنة خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وعقدت لجنة تقنية متعددة القطاعات على المستوى التقني في أوائل عام 2016 لرصد تنفيذ الخطة. واعتمدت اللجنة ونشرت المبادئ التوجيهية لتحديد هوية الضحايا في شباط/فبراير 2016 واستهلت عدداً من برامج التوعية خلال هذه الفترة. وأنشئ خط وطني للاتصال المباشر لدعم الضحايا وتُنظمت أنشطة ترويجية لتيسير الإبلاغ عن ضحايا الاتجار وعمل الأطفال.

176- ولتعزيز الرصد وجمع البيانات، وضعت دائرة الشرطة في ملديف في عام 2017 نظاماً لإدارة القضايا وأدجمته في نظام المعلومات الخاص بدائرة الشرطة في عام 2018. وتواصل دائرة الهجرة في ملديف تنفيذ تدريب إلزامي على وحدة مكافحة الاتجار بالبشر لجميع الموظفين الجدد.

177- ووُجِّهت لأول مرة في إطار قانون مكافحة الاتجار بالبشر تمم إلى 3 أفراد في عام 2016، مما أسفر عن صدور إدانة بالاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي. وفي عام 2019، أحالت دائرة الهجرة في ملديف 27 قضية يشتهب في أنها تنطوي على توظيف احتيالي وعلى الاتجار بالبشر إلى دائرة الشرطة لإجراء مزيد من التحقيقات، ووُجِّهت تمم إلى 4 أفراد ما زالت محاكمتهم جارية. وفي 19 شباط/فبراير 2019، تم إدراج 24 شركة توظيف على القائمة السوداء في نظام المغتربين على الإنترنت. ومنذئذ توقفت وزارة التنمية الاقتصادية عن تقديم جميع الخدمات الإدارية إلى هذه الشركات.

178- ولا يزال الافتقار إلى الخبرة التقنية في مجال التحقيق والمقاضاة وداخل السلطة القضائية يعوق إجراء محاكمات ناجحة. وتؤدي محدودية توافر المترجمين التحريريين، وعدم التمثيل القانوني في المحاكم، والتأخر في المقاضاة، إلى انتهاك حقوق الضحايا. كما أنّ محدودية الميزانية وعدم وجود مأوى دائم ودعم للضحايا كلها عوامل تشكّل بدورها عقبات أمام فعالية مكافحة الاتجار بالبشر.

179- وتُبذل حالياً جهود لسنّ التعديلات التشريعية اللازمة لمواءمة تعريف الاتجار بالبشر مع بروتوكول الأمم المتحدة للاتجار بالأشخاص، وتنقيح تشكيلة اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بالاتجار بالبشر. ويتيح برنامج تسوية الوضع القانوني للعمال المهاجرين، الذي بدأ العمل به في أيلول/سبتمبر 2019، للحكومة تحديد هوية ضحايا الاتجار بالبشر وتقديم خدمات الرعاية لهم. وهكذا التحق اثنان من الضحايا كانا يقيمان في مأوى مؤقت برّي عمل جديدين وأعيد إدماجهما في المجتمع.

## رابعاً- التحديات التي تواجه التنمية

### ألف- المخدرات والجرائم المتصلة بالمخدرات

التوصية: 99-141

180- قُدِّم في الفترة من عام 2016 إلى عام 2018 ما مجموعه 6 643 من قضايا الجرائم المتصلة بالمخدرات<sup>(31)</sup> إلى سلطات إنفاذ القانون، وفي عام 2018، تم احتجاز 1 043 شخصاً لارتكابهم جرائم تتعلق بالمخدرات<sup>(32)</sup>. وتتعلق نسبة 15 في المائة من الحالات التي أُبلغ عنها إلى دائرة الشرطة خلال هذه الفترة بالمخدرات تحديداً، عدا عن الجرائم المرتكبة تحت تأثيرها. ويشكّل تفشي تعاطي مواد الإدمان داخل المجتمع عقبة أمام الشباب والقوى العاملة في ملديف.

181- وتتوقف الأهداف الرئيسية التي رسمتها الحكومة في معالجة مسألة المخدرات والعنف على إعادة التأهيل الشامل والفعال، وإعادة إدماج الأفراد المتأثرين. وفي هذا الصدد، تتفّذ الوكالة الوطنية لمكافحة المخدرات برامج للعلاج من إدمان المخدرات، وبرامج العلاج السكنية وشبه السكنية، والعلاج الإبدالي بالمشادون، وبرامج العلاج المجتمعي. وفي الفترة من عام 2016 إلى عام 2019، أكمل 1 574 فرداً برامج العلاج بنجاح، وتلقّى 2 602 التنقيف والتوعية بالمخدرات والمعلومات المتعلقة بخدمات العلاج من المخدرات من خلال برامج تدخل ذات أهداف محدّدة. غير أنّ من أكملوا هذه البرامج بنجاح لا يمثلون سوى نسبة ضئيلة من أعداد المدمنين.

182- وتُجرى برامج لإعادة تأهيل متعاطي المخدرات في السجون من أجل تقديم الدعم النفسي، وغرس المهارات الحياتية، ومنع معاودة الإجرام. ومنذ عام 2018، نفّذت الوكالة الوطنية لمكافحة المخدرات برامج خاصة بالتعاون مع وحدة قضاء الأحداث، لمعالجة شؤون القصر ضحايا تعاطي المخدرات. وبحلول عام 2019، استفاد من خدمات الوكالة 14 قاصراً.

183- ويعوق النقص الشديد في موارد البنى التحتية، ونقص الموظفين التقنيين المدربين، والافتقار إلى آليات الرصد داخل المنظومة، توفير خدمات إعادة التأهيل على نحو فعال في الوكالة وفي السجون.

184- ولمعالجة محدودية البنى التحتية، أنشئت ثلاثة مراكز للعلاج من إدمان المخدرات والعلاج المجتمعي في مناطق مختلفة من ملديف خلال عام 2019، وتم تخصيص أموال لبناء مرفق لإعادة التأهيل خاص بالنساء حصراً. كما تُبذل جهود لوضع برامج مخصّصة للعلاج من المخدرات لتلبية احتياجات متعاطي المخدرات من الأحداث تحديداً، وتيسير الترتيبات الرامية إلى التماس خدمات إعادة التأهيل من مراكز خارجية. وتهدف خطة العمل الاستراتيجية إلى إجراء تحليل شامل للثغرات التي تشوب الآليات الوقائية القائمة، واعتماد برامج وقائية شاملة في جميع أنحاء ملديف.

### باء- محدودية القدرات

التوصيات: 8-141، 9-141، 10-141، 11-141، 12-141، 13-141، 14-141، 15-141، 97-141

185- يشكّل نقص الموارد البشرية المدربة شاغلاً رئيسياً في جميع القطاعات في ملديف. فعلى سبيل المثال، يجبر الافتقار إلى الأطباء المحليين المدربين القطاع الصحي في ملديف على الاعتماد على المهنيين الأجانب. وكثيراً ما يؤثّر ارتفاع معدّل الدوران، لا سيما داخل نظام الرعاية الصحية، على نوعية الخدمة ويعوق الاستمرارية في تقديم الخدمات. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة ماسة إلى أخصائيين مؤهلين في مجال الحماية الاجتماعية في جميع أنحاء البلد. ويحتاج قطاع التعليم أيضاً إلى أكاديميين



ومهنيين مدربين لتلبية احتياجات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة تحديداً. وتحتاج أجهزة إنفاذ القانون والسلطة القضائية بدورها إلى التدريب والتوعية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بحقوق الإنسان والحوارات الناشئة في هذا المجال. وهناك حاجة ملحة إلى وضع خطة للتنمية البشرية لتعزيز قدرات الموارد البشرية في ملديف.

186- وأجرت وزارة التعليم العالي مؤخراً تحليلاً للاحتياجات التدريبية في جميع أنحاء ملديف، وأنشئت وحدة لتنمية المهارات داخل وزارة التنمية الاقتصادية. وتُبدل أيضاً جهود لتوفير فرص التدريب للأخصائيين الاجتماعيين، مع التركيز بوجه خاص على مراكز خدمات الأسرة والطفل التي تعاني من نقص في الموظفين في الجزر.

187- وتهدف خطة العمل الاستراتيجية لدائرة الشرطة في ملديف للفترة 2019-2024<sup>(33)</sup> إلى تجديد المؤسسة من خلال مراعاة الحقوق في عمليات ضبط الأمن، وأعطت الخطة الأولوية لتوفير التدريب في مجال الأخلاقيات وحقوق الإنسان لجميع الموظفين على نطاق المؤسسة. وعملت لجنة حقوق الإنسان في ملديف مع واضعي المناهج الدراسية لتعزيز التنقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس، وتضطلع بأنشطة التوعية من خلال نوادي حقوق الإنسان، وأجرت، بصفتها الآلية الوقائية الوطنية، 3 دورات في عام 2019، حيث تمت توعية 85 من موظفي السجون بمتطلبات اتفاقية مناهضة التعذيب وقواعد مانديلا.

188- وتسليم خطة العمل الاستراتيجية بأن تنمية الموارد البشرية سياسة رئيسية في جميع القطاعات سيكفل تنفيذها حلولاً على المدى البعيد في مجال توفير الموارد البشرية.

## جيم- القضايا المستجدة

189- يستلزم اعتماد ملديف بشدة على السياحة وعلى منطقة العاصمة المكتظة بالسكان ذات البنية التحتية الحيوية القائمة على المركزية أن يكون البلد يقظاً إزاء الأعمال الإرهابية المحتملة. وقد أسهمت الإدارات السابقة، التي دأبت على إنكار وجود التطرف العنيف، بصورة غير مباشرة في زيادة مظاهر هذا التطرف. وعلى النقيض من ذلك، فإن الحكومة الحالية أول من يعترف علناً بوجود التطرف العنيف، وكشفت عن النطاق الكامل لمظاهره.

190- والحكومة ملتزمة بمكافحة التطرف العنيف والتشدد. وتتوخى الحكومة أساساً تشجيع إجراء حوار وطني بشأن هذه المسألة، والأهم من ذلك، حماية حقوق الفئات المستضعفة المعرضة للخطر بسبب الممارسات المتطرفة. وعقد الرئيس صليح لجنة فرعية تابعة لمجلس الأمن القومي لتحديد وتنفيذ تدابير في الوقت المناسب لهذا الغرض.

191- وينقذ التعديل الهام الذي أُدخل على قانون منع الإرهاب في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019 التوصيات الواردة في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ويرسم الأدوار المؤسسية في مكافحة الإرهاب. وعملاً بهذا القانون، نشر مكتب الرئيس أيضاً في 19 أيلول/سبتمبر 2019 قائمة المنظمات التي صُنفت على أنها جماعات إرهابية.

192- ويعمل المركز الوطني لمكافحة الإرهاب على اعتماد خطة عمل وطنية متعددة القطاعات لمنع التطرف العنيف ومكافحته. كما وُضعت إجراءات عمل موحدة لزيادة الوعي بهذه القضايا على مستوى الجزر.

## خامساً - خاتمة

- 193 - التزمت ملديف، في إطار الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل في عام 2015، بعدد من الإجراءات الإيجابية، تحققت نسبة مئوية مهمة منها في العام الماضي.
- 194 - إلا أنّ ملديف تواجه تحديات كبيرة في استعادة النزاهة في المؤسسات، وتوطيد الحكم الديمقراطي، والأهم من ذلك، في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- 195 - وتؤكد ملديف لشركائها التزامها المتجدد بدعم القيم الديمقراطية في سعينا إلى قيادة جوانب جديدة من التنمية. ولا تزال ملديف ملتزمة بالاستعراض الدوري الشامل وستقدّم، لهذا الغرض، تقريراً عن منتصف المدة للاستعراض الدوري الشامل.

## Notes

- 1 Annex 1.
- 2 Presidential Commission on Investigation of Murders and Enforced Disappearances- Established via a Presidential Decree on 17 November 2018.
- 3 Presidential Commission on Corruption and Asset Recovery- Established via a Presidential Decree on 17 November 2018.
- 4 Presidential Action Committee established on 24 January 2019.
- 5 Presidential Committee to Investigate Government Housing Schemes Issues established on 31 December 2018.
- 6 [http://agoffice.gov.mv/v4/wp-content/uploads/2016/12/NHRAP\\_EN.pdf](http://agoffice.gov.mv/v4/wp-content/uploads/2016/12/NHRAP_EN.pdf)
- 7 <https://presidency.gov.mv/HundredDays/Index/>
- 8 <https://presidency.gov.mv/SAP/>
- 9 <http://statisticsmaldives.gov.mv/yearbook/2019/>- Table 7.1
- 10 (though there was a single imported case reported in 1994).
- 11 Undertaken in partnership with the UN Population Fund.
- 12 Section 34 of the Disaster Management Act.
- 13 Undertaken in collaboration with UNDP.
- 14 <http://agoffice.gov.mv/v4/wp-content/uploads/2019/10/ASSESSMENT-OF-THE-JUSTICE-SECTOR-REFORM-PROPOSALS.pdf> – conducted in partnership with UNDP.
- 15 Enacted on 23 July 2019.
- 16 Formulated in partnership with the American Bar Association.
- 17 Enacted on 27 June 2019.
- 18 Formulated in collaboration with UNDP.
- 19 Formulated in collaboration with UNDP.
- 20 Established through the Arbitration Act of 2013.
- 21 Enacted on 17 November 2019.
- 22 Undertaken in collaboration with UNICEF.
- 23 [http://fpa.gov.mv/uploads/publications/guidelines/Maldives\\_Domestic\\_Violence\\_Prevention\\_Strategic\\_Plan\\_2017-2021\\_FINAL\\_23\\_4\\_17.pdf](http://fpa.gov.mv/uploads/publications/guidelines/Maldives_Domestic_Violence_Prevention_Strategic_Plan_2017-2021_FINAL_23_4_17.pdf)
- 24 Published in December 2018.
- 25 This Act will come into force on 20 February 2020.
- 26 Developed in collaboration with UNICEF and MPS.
- 27 Enacted on 8 July 2010.
- 28 Maldives Population Projections 2014-2054.
- 29 Enacted in 2008.
- 30 Enacted on 25 August 2016.
- 31 <http://statisticsmaldives.gov.mv/yearbook/2019/> – Table 8.8.
- 32 <http://statisticsmaldives.gov.mv/yearbook/2019/> – Table 8.13.
- 33 [https://www.police.gov.mv/strategic\\_plan/STRATEGIC\\_PLAN\\_ONLINE.pdf](https://www.police.gov.mv/strategic_plan/STRATEGIC_PLAN_ONLINE.pdf)